

Distr.: General  
29 December 2015  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء: إدماج منظور جنساني في الحق في الغذاء مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء المعدّ عملاً بقرار المجلس 9/22. وتستكشف المقررة الخاصة في التقرير الحواجز الهيكلية والثقافية والقانونية والاقتصادية والإيكولوجية التي تعترض المرأة في إعمال حقها في الغذاء. وتحدد أمثلة على الممارسات الجيدة، وتوضح كيف تؤدي زيادة حصول المرأة على الأصول والسيطرة عليها إلى آثار إيجابية على الأمن الغذائي للأسرة المعيشية وتغذية الطفل والرفاه العام للمرأة والأسرة. وتشجع المقررة الخاصة الدول على التركيز على السياسات المراعية للمنظور الجنساني في جميع الميادين، ولا سيما في سياق تغير المناخ، من أجل تحقيق المزيد من التقدم في إعمال حق المرأة في الغذاء.

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 12 كانون الثاني/يناير 2023.



الرجاء إعادة الاستعمال

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء: إدماج منظور جنساني في الحق في الغذاء

### المحتويات

#### الصفحة

3	.....	مقدمة	أولاً -
4	.....	الحواجز الاجتماعية والثقافية والهيكلية	ثانياً -
6	.....	الحواجز القانونية	ثالثاً -
7	.....	حقوق الملكية	ألف -
9	.....	حقوق الملكية الفكرية	باء -
11	.....	الحواجز الاقتصادية	رابعاً -
11	.....	تغير السياسة الاقتصادية العالمية وظهور النماذج التجارية في مجال الزراعة	ألف -
12	.....	الأعباء الإضافية على المزارعات	باء -
14	.....	سبل العيش غير الزراعية المتاحة للمرأة وحققها في الغذاء	جيم -
15	.....	الحواجز الإيكولوجية: تغير المناخ	خامساً -
16	.....	ما أهمية المرأة في سياسات تغير المناخ؟	ألف -
20	.....	السبل الكفيلة بضمان أن تكون سياسات تغير المناخ مراعية للمنظور الجنساني	باء -
21	.....	ما هي ضرورة التحليل الجنساني لتناول مسألة الحق في الغذاء؟	سادساً -
22	.....	الاستنتاجات والتوصيات	سابعاً -

## أولاً- مقدمة

- 1- أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة من بين أهم الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945. وتقع نفس المبادئ المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز في صلب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة 2 من المادة 2) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفقرة 1 من المادة 2). ويُلمز العهدان كلاهما، في المادة 3 منهما، الدول الأطراف بضمن المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذين العهدين.
- 2- وتبين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التزامات الدول بضمن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في التمتع بجميع حقوق الإنسان. ووفقاً للمادة 14 من الاتفاقية، المتعلقة بالمرأة الريفية، تُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير ملموسة لتهيئة بيئة تُمكن المرأة من التمتع، في جملة أمور بالمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وفي مشاريع التوطين الريفي. وتلزم الاتفاقية أيضاً الدول الأطراف بضمن حق المرأة في تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة (المادة 12). وتقدم الاتفاقية إرشادات جيدة بشأن اتباع نهج متكامل في التصدي لانتهاكات حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياقات اجتماعية مختلفة. بيد أنها لا تتضمن إرشادات تتناول بالتحديد حق المرأة في الغذاء الكافي والتغذية الكافية.
- 3- وعلى الرغم من الإطار القانوني المصمم لحماية المرأة، فإنها تعاني من الفقر والجوع بمستويات غير متناسبة. ولا يزال التمييز بين الجنسين والعنف على صعيد المؤسسات يفرضان حواجز تحول دون تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة الحق في غذاء كاف وتغذية كافية. وعلاوة على ذلك، لم يتحسن وضع النساء والفتيات بشكل كبير، على الرغم من الدعوات المتكررة لإدراج منظور جنساني في برامج التنمية وفي السياسات الاجتماعية.
- 4- وتصل نسبة النساء بين جياح العالم إلى 70 في المائة وهن يعانين بشكل غير متناسب من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي (انظر A/HRC/16/40، الفقرة 29). وتبعات هذا الفقر المرتبط بالنوع الجنساني كبيرة جداً في بعض من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، تعاني أكثر من ثلث النساء في عدد من بلدان جنوب آسيا من نقص الوزن<sup>(1)</sup>. وعلاوة على ذلك، يزيد عدد النساء المستبعدات من المجتمع العالمي من جراء سوء التغذية، وعدم توافر الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، ومحدودية الفرص الاقتصادية والإهمال العام عن عدد الرجال الذين قتلوا في جميع حروب القرن العشرين<sup>(2)</sup>.
- 5- وفي الوقت نفسه، فإن النساء مسؤولات عن زراعة أكثر من 50 في المائة من الغذاء العالمي (انظر A/HRC/16/40، الفقرة 29). ففي أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي، تنتج النساء ما يصل إلى 80 في المائة من المواد الغذائية الأساسية، وفي آسيا تشكل النساء 50 إلى 90 في المائة من القوى العاملة المستخدمة لإنتاج الأرز<sup>(3)</sup>. وعلاوة على ذلك، تعمل معظم المزارعات في كثير من أنحاء العالم أساساً في مجال زراعة الكفاف.

(1) انظر، مثلاً، Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Nutrition country profiles: Bangladesh. متاح في: [www.fao.org/ag/agn/nutrition/bgd\\_en.stm](http://www.fao.org/ag/agn/nutrition/bgd_en.stm).

(2) Aileen A. Pisciotta, "Post-2015 development goals for gender equality and empowerment of women", *Southwestern Journal of International Law*, vol. 21 (2015), pp. 304-305.

(3) انظر <http://www.fao.org/docrep/x0262e/x0262e16.htm>.

6- وعلى الرغم من أن النساء ينتجن ويوفرن الغذاء، فإنهن آخر من يحصل على الغذاء لأنفسهن في كثير من الأحيان. وغالباً ما تكون المرأة مغيبة عن عمليات صنع القرار ونادراً ما تُعتبر صاحبة حقوق فردية، بل مجرد فرد في المجتمع أو أم أو مزارعة أو مقدمة للرعاية. وتُلاحظ الفجوات بين الجنسين في إمكانية الحصول على جميع الموارد الإنتاجية، مثل الأراضي والبذور والأسمدة وتدبير مكافحة الآفات والأدوات الميكانيكية والائتمان وخدمات الإرشاد الزراعي. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فإن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات والفرص من أسباب ضعف الأداء في القطاع الزراعي، وتؤدي إلى أوجه قصور في الغذاء والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتنمية عموماً<sup>(4)</sup>.

7- وسيؤدي تحسين هذا الوضع بالنسبة للمرأة إلى مزايا كبيرة للمجتمع ككل. وتشير تقديرات إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في المحاصيل الزراعية سيفضي إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسب تتراوح ما بين 2,5 و4 في المائة. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى تقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بنسب تتراوح ما بين 12 و17 في المائة، بحيث ينخفض إلى ما يصل إلى 150 مليون شخص تقريباً<sup>(5)</sup>.

8- وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للمرأة في المنظومة الغذائية العالمية وفي ميزانيات الأسر، ستعرض المقررة الخاصة أولاً التمييز المستمر والحوجز الهيكلية التي تعترض النساء والفتيات في عدة مجالات. وعلى الرغم من الاعتراف بالدور الحيوي للمرأة في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي السياسات العامة، فإن وضع المرأة فيما يتعلق بتنفيذ الحق في الغذاء لا يزال حرجاً. وستصف المقررة الخاصة، في هذا التقرير، الحواجز الثقافية والقانونية والاقتصادية والبيئية التي تعوق إعمال الحق في الغذاء على قدم المساواة. وستتناول الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في وضع حلول للتحديات المعترضة في جملة مجالات، منها القضاء على الجوع، والحفاظ على الأمن الغذائي وحفظ الموارد الطبيعية. وتركز المقررة الخاصة بشكل خاص على أهمية السياسات المراعية للمنظور الجنساني في سياق تغير المناخ، والضعف الشديد للمرأة الريفية.

## ثانياً - الحواجز الاجتماعية والثقافية والهيكلية

9- تعاني المرأة من الحرمان على عدة مستويات اجتماعية، ويعزى هذا الحرمان بدرجة كبيرة إلى تأثير النظم الذكورية. وتمارس جميع المجتمعات شكلاً من أشكال الهيكلية الاجتماعية القائمة على أدوار الجنسين، ما يستتبع تداعيات كبيرة في البلدان النامية حيث تكون الموارد شحيحة للغاية. ويؤثر التقسيم الطبقي على حق المرأة في إنتاج الغذاء بمنعها من الحصول على مدخلات الإنتاج. ويمكن أن يحدث ذلك إما نتيجة للحواجز القانونية التمييزية أو بسبب الطريقة التي تعمل بها قوى السوق، والتي تؤدي إلى حرمان المرأة. وتتأثر المرأة أيضاً بالهياكل الذكورية التي تيسر المعاملة غير المتساوية في سوق العمل. وحتى في حالة تمتع المرأة بحقوق متساوية، بموجب القانون، فإن هذه الحقوق تغشل في كثير من الأحيان في تخطي الحواجز الهيكلية.

(4) منظمة الأغذية والزراعة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - أداة لوضع سياسات وبرامج الزراعة والتنمية الريفية المراعية للمنظور الجنساني، 2013، متاح في: <http://www.fao.org/docrep/017/i3153e/i3153e.pdf>، الصفحة 1.

(5) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"، (روما، 2011) الصفحة 4.

10- ويؤدي الفصل الاجتماعي الذي يقوم على نوع الجنس إلى زيادة حرمان المرأة عندما يكون مقترناً بأشكال أخرى من التمييز القائم على الدين والعرق والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية والطائفة. فعلى سبيل المثال، تزيد احتمالات تعرض نساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في المناطق الريفية للحرمان من حيث إعمال حقوقهن، وهو اتجاه تشهده أفريقيا جنوب الصحراء حيث لا تتمتع نساء الشعوب الأصلية بنفس المستوى من الحقوق في الأراضي والحقوق المتصلة بالصحة والتعليم الذي تتمتع به نساء غير الشعوب الأصلية<sup>(6)</sup>.

11- وتعاني الفتيات والنساء من التمييز فيما يتعلق بحقهن في الغذاء في جميع مراحل الحياة. وفي العديد من البلدان، تحصل المرأة على كمية غذاء أقل من شريكها الذكر بسبب وضعها الاجتماعي الأدنى. وفي الحالات القصوى، قد يؤدي تفضيل الأطفال من الذكور إلى وأد الإناث، بما في ذلك عن طريق حرمانهن من الغذاء (انظر E/CN.4/2002/83، الفقرة 74). وتتوقف بعض الأمهات عن إرضاع مولوداتهن قبل الأوان ليحاولن الحمل مرة أخرى أملاً في مولود ذكر، وهو ما قد يزيد من مخاطر العدوى والمخاطر الأخرى إذا استُخدمت مياه غير نقية مع غذاء بديل عن لبن الأم. وتتعرض المسنات أيضاً للتمييز. ففي أنحاء كثيرة من العالم، غالباً ما تكون المسنات أقل إماماً بالقراءة والكتابة من المسنين؛ وتحد قلة الإلمام بالقراءة والكتابة من فرص توظيف النساء في أنشطة التنمية المجتمعية ومشاركتهن وقدرتهن على المساهمة بأرائهن فيها وتجعلهن أقل قدرة على إعالة أنفسهن.

12- ويعتبر العنف الهيكلي من الحواجز التي لم تُبحث بشكل كاف فيما يتعلق بحق المرأة في غذاء كافٍ وتغذية كافية. ويمنع العنف القائم على نوع الجنس، وهو شكل أولي من أشكال التمييز، المرأة من ممارسة حقها في غذاء كافٍ وتغذية كافية، ويعوق الجهود المبذولة للتغلب على الجوع وسوء التغذية<sup>(7)</sup>. ويسيطر بعض الرجال على سلوك المرأة ويرصدون عملها الغذائي في المنزل. ويعتبر إخفاق المرأة في إعداد ما يناسب الرجل من طعام ووجبات مبرراً شائعاً لاتخاذ إجراء "تأديبي".

13- وعلاوة على ذلك، تعاني الفتيات والمراهقات اللاتي يتزوجن وهن أطفال بسبب التقاليد أو قسراً من تداعيات عبء العمل الثقيل ويحرمن من حقهن كأطفال، بما في ذلك حقهن في تغذية وتعليم كافيين. فعليهن أداء أحجام كبيرة من العمل المنزلي، ويكون مسؤولات عن تربية الأطفال وهن لا يزلن أطفالاً<sup>(8)</sup>. ويعد حمل المراهقات نتيجة طبيعية لزواج الأطفال والمضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة هي السبب الرئيسي الثاني للوفاة بين الفتيات البالغات من العمر 15 إلى 19 سنة على الصعيد العالمي<sup>(9)</sup>.

(6) انظر، مثلاً، منظمة Action Communautaire pour la Promotion des Défavorisés Batwa وآخرين، تقرير بديل للتقرير الدوري المقدم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2013)، متاح في: [http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/JointNGOsubmission\\_DRCForTheSession55\\_en.pdf](http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/JointNGOsubmission_DRCForTheSession55_en.pdf)

(7) Anne C. Bellows and Anna Jenderedjian, "Violence and women's participation in the right to adequate food and nutrition", in Anne C. Bellows and others, *Gender, Nutrition, and the Human Right to Adequate Food: Towards an Inclusive Framework* (forthcoming, Routledge, New York, 2016), p. 108

(8) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *الزواج المبكر: ممارسة تقليدية ضارة*، (2005). متاح في: [www.unicef.org/publications/files/Early\\_Marriage\\_12.lo.pdf](http://www.unicef.org/publications/files/Early_Marriage_12.lo.pdf)

(9) حمل المراهقات، المركز الإعلامي لمنظمة الصحة العالمية، [www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/](http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/)

## ثالثاً - الحواجز القانونية

14- يمكن القول إن عدم ضمان حصول المرأة على الغذاء الكافي يرتبط بانقطاعين هيكلين يقعان عند مفترق الطرق بين حقوق المرأة والحق في الغذاء<sup>(10)</sup>. ويتمثل الانقطاع الأول في فشل القانون الدولي في منح المرأة حقها في الغذاء بشكل كامل. وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يُمنح الحق في الغذاء لكل شخص كجزء من الحق في مستوى معيشي لائق "للشخص نفسه وأسرته". وعلى الرغم من تأكيد التعليق العام رقم 12 (1999) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووثائق أخرى على القصد غير التمييزي للحق في الغذاء، فإن اللغة القديمة التي تركز تفوق الرجل تشوه صيغة الإعلان العالمي والعهد. وتكرر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عدا الحق في الغذاء. ولا تتطرق إلى ذلك الحق إلا بشكل غير مباشر في الأحكام المتعلقة بالمرأة الريفية. ولا تتطرق الاتفاقية، شأنها في ذلك شأن اتفاقية حقوق الطفل، إلى مسألة الحصول على الغذاء وكفايته بالنسبة للنساء البالغات والمراهقات إلا فيما يتعلق بالحوامل والمرضعات<sup>(11)</sup>.

15- ويتصل الانقطاع الثاني بالفصل الهيكلي للتغذية عن حق الإنسان في غذاء كاف، وهو فصلٌ أفضى إلى التركيز على زيادة إنتاج الغذاء بدلاً من التركيز على الحصول على الغذاء على نطاق واسع وعلى قدم المساواة. ولا يتناول قانون الأمم المتحدة للمعاهدات، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، التغذية كعنصر من العناصر المكونة للحق في الغذاء لجميع النساء، وإنما للحوامل أو المرضعات، الأمر الذي ينم عن التركيز على المرأة في دورها الإنجابي<sup>(12)</sup>.

16- وتواجه المرأة أيضاً العديد من الحواجز القانونية في القانون المحلي، وهي حواجز تمنعها من تمتعها الكامل بحقها في الغذاء، بما في ذلك فيما يخص حقوق الملكية والحقوق في الأراضي وحقوق الملكية الفكرية. وتمنع هذه الحواجز القانونية المرأة أيضاً من الحفاظ على سبل العيش التي توفر الدخل المستدامة اللازمة لشراء الغذاء، وبالتالي تعوق قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي.

17- وبدلاً من تمكين المرأة لتأمين سبل عيش مستقرة، فإن القوانين الرسمية والعرفية تضع في كثير من الأحيان حواجز أمام الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وعلى نحو ما أشارت إليه الفاو، فإن "أسواق الائتمان ليست محايدة جنسانياً"، وقد تجد المرأة نفسها ممنوعة من إبرام عقود، أو فتح حسابات مصرفية، أو من الدخول في اتفاقات القروض<sup>(13)</sup>.

18- وتمنع الحواجز القانونية أيضاً الرجال والنساء من الاستفادة على قدم المساواة من العمل المأجور من خلال النظم التي تميّز صراحةً ضد المرأة في مكان العمل. وفي عام 2014، كان 77 بلداً من أصل 140 بلداً قدم بيانات إلى البنك الدولي لا يزال يفرض قيوداً قانونية على نوع أنشطة العمل المأجور

(10) Bellows and others, *Gender, Nutrition, and the Human Right to Adequate Food*

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه، الصفحات 58-108.

(13) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، *حالة الأغذية والزراعة*، الصفحة 33.

المتاح للمرأة<sup>(14)</sup>. وحتى في الحالات التي يتاح فيها تكافؤ فرص العمل، فلا تكون هناك مساواة في الأجر: 59 بلداً فقط من نفس عينة البلدان تقتضي قانوناً المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة<sup>(15)</sup>.

19- وأخيراً، يمكن أن تضطرّ الحواجز القانونية للنساء إلى الاختيار بين المسؤوليات المنزلية والعمل خارج البيت. وبوصفهنّ الراعيات الأوليات للأطفال والأسر، فلا يُسمح للنساء دائماً بالانخراط في العمل المأجور، وقد تمنع قوانين الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية المرأة من اتخاذ قرار في هذا الشأن بدون إذن زوجها. وفي الوقت نفسه، لدى بعض البلدان قوانين تمييزية للغاية بشأن الأسرة تعطي للأزواج سلطة على زوجاتهم بما في ذلك حقوق على الممتلكات، وتقديم طلبات الطلاق. وكثيراً ما تعاني النساء أيضاً، كمن يتحملن المسؤولية الرئيسية عن العمل المنزلي، من نقص خدمات حماية الأمومة ورعاية الطفل.

## ألف - حقوق الملكية

### 1- الحقوق في الأراضي

20- من أهم العوامل التي تسمح للمرأة بالنمو كمنتجة للمواد الغذائية، إما لزيادة الدخل أو إنتاج أغذية الكفاف، هي قدرتها على تملك الأراضي والوصول إليها. وللأسف، فإن استبعاد المرأة من ملكية الأراضي يشكل ظاهرة عالمية. وتتراوح نسب ملكية النساء للأراضي في أفريقيا ما بين أقل من 5 في المائة و30 في المائة<sup>(16)</sup>. وفي دراسة حديثة حول وضع المرأة وحقوقها في الأراضي في أمريكا الوسطى، خلص الباحثون إلى أن هناك قوانين في جميع البلدان تقر بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. غير أنه لا تزال هناك فجوة عميقة بين المساواة الرسمية والمساواة في الواقع العملي. وينتج عن هذه الفجوة امتلاك النساء لأراضٍ أقل، وتكون الأراضي المملوكة للنساء عادةً أقل جودة وأصغر مساحة ولا تحظى بالقدر نفسه من الأمن القضائي مقارنةً بالأراضي المملوكة للرجال. وتتراوح نسبة الأراضي المملوكة للنساء في أمريكا الوسطى ما بين 12 و23 في المائة فقط<sup>(17)</sup>.

21- ولوحظ وجود مؤشرات على توزيع الأراضي توزيعاً تمييزياً في أماكن أخرى من العالم أيضاً. ففي الفلبين، مثلاً، وفي حين أن الدولة تسمح قانوناً للنساء بامتلاك الأراضي، فإن اختفاء النساء في منظومة الإنتاج الغذائي أدى إلى حواجز هيكلية تمنعهن من الوصول إلى الموارد الإنتاجية. وهناك ارتباط بين ملكية الأراضي والحصول على الموارد الإنتاجية بما في ذلك الائتمان، والمدخلات، وأصناف البذور والأسمدة غير العضوية، والمعدات الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي بما في ذلك الائتمان. ونتيجة لذلك، تستفيد أقل من 3 في المائة من النساء اللاتي يعملن في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك في الفلبين من خدمات الدعم مثل الائتمان، وتوفير البذور، والتدريب، والحصول على التكنولوجيا، مما يجعل من المستحيل عليهن تقريباً تأمين دخل وسبل عيش مستدامين.

22- وتعدّ معدلات الملكية في صفوف النساء مؤشراً هاماً في قياس الفقر، وعاملاً رئيسياً لضمان زيادة مشاركة المرأة في صنع قرارات الأسرة المعيشية. وقد ثبت أن منح المرأة استقلالية في اتخاذ القرارات

(14) بيانات مستمدة من البنك الدولي استشهدت بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تقريرها المعنون *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (2015).

(15) المرجع نفسه.

(16) Marcela Villarreal, "Decreasing gender inequality in agriculture: key to eradicating hunger", *Brown Journal of World Affairs*, vol. 20, No. 1 (2013).

(17) Red Centroamericana de Mujeres Rurales Indígenas y Campesinas, "Tierra para nosotras. Propuestas políticas de las mujeres rurales centroamericanas para el acceso a la tierra" (2015).

اليومية يُحسّن الصحة الإنجابية، وتغذية الأسرة، ورفاهية الطفل. وتساعد ملكية الأراضي أيضاً على النهوض بدور المرأة في إدارة شؤون المجتمع وتعزيز قوتها التفاوضية<sup>(18)</sup>.

## 2- الإرث

23- يمثل الإرث في كثير من الأحيان الطريق الرئيسي لحيازة المرأة للأراضي، ولكن لا تزال المرأة أقل احتمالاً لإرث الأراضي مقارنة بالرجال. وعادة ما يتحدد الإرث من خلال الممارسات المتصلة بالزواج. ومن خلال نظام الأصول الأبوية، وهو النظام المجتمعي الأكثر شيوعاً، فإن الأبناء من الفتيان وليس الفتيات هم الذين يرثون الأراضي من آبائهم. وحتى في حالة وجود ممارسات الإرث الثنائية، فإن المجتمعات المحلية قد تفضل ممارسات الأصول الأبوية العرفية. ففي مجتمع "موسي" المحلي في بوركينافاسو، مثلاً، لا تتبع ممارسة الإرث الثنائية في جميع الأحوال رغم كون معظم الأسر مسلمة ورغم أنه يحق للفتيات، من الناحية النظرية، أن يرثن الأراضي<sup>(19)</sup>.

24- وبالنسبة للمرأة المتزوجة، فإن وفاة الزوج لا تعني انتقال ما خلفه من ممتلكات إلى الزوجة. ففي أوغندا على سبيل المثال، أضيف بند الملكية المشتركة إلى قانون الأراضي لعام 1998، وينص البند الجديد على تسجيل ملكية الأراضي باسم كل من الزوج والزوجة؛ ومع ذلك، عند وفاة الزوج، يُسمح لأي من أطفال هذا الزواج قانوناً بالاستحواذ على الأراضي من الأم وندراً ما تكون الأم قادرة على الحصول على المعارف أو الموارد القانونية اللازمة لإثبات حقوقها في الملكية<sup>(20)</sup>. وبالمثل، تعتبر النساء في همونغ وخمو، وهي أكبر الأقليات الإثنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في المقام الأول أوصياء على إرث أبنائهن وليس وارثات صاحبات حقوق ويُحظر على العازبات العيش بمفردهن<sup>(21)</sup>.

## 3- حيازة الممتلكات خلال الزواج

25- في حال شراء أرض أثناء الزواج، قد لا تحصل المرأة على حصة عادلة في ملكية الأرض. وكثيراً ما تستبعد المجتمعات التي ينظمها القانون العرفي الملكية المشتركة على أساس اعتقاد مفاده أن المرأة ليست قادرة على امتلاك الأراضي. وفي اقتصادات السوق، حيث تسلم المعايير المجتمعية بالملكية المشتركة بين الزوجين، تكون الملكية المشتركة للأصول التي يتم تملكها أثناء الزواج مقبولة عموماً، لكن المعايير التي تركز تفوق الرجل تجعل الاعتراف بالمساواة في حقوق الملكية بين الجنسين أمراً بعيد المنال.

## 4- إجراءات الدولة

26- أجرت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء إصلاحاً زراعياً بين عامي 1990 و2010 لوضع قوانين رسمية تعترف بحقوق النساء في الأراضي وتحميها. ووفقاً لبيانات

(18) ActionAid International, "Securing women's right to land and livelihoods a key to ending hunger and fighting AIDS", ActionAid International Briefing Paper (June 2008).

(19) البنك الدولي والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، الصفحة 129.

(20) Aili Mari Tripp, "Women's movements, customary law, and land rights in Africa: the case of Uganda", *African Studies Quarterly*, vol. 7, No. 4.

(21) Elizabeth Mann and Ny Luangkhot, "Study on women's land and property rights under customary or traditional tenure systems in five ethnic groups in Lao PDR", Land Policy Study No. 13 (2008), pp. 14, 24 and 47.

البنك الدولي، كان لدى 128 بلداً، في عام 2014، قوانين تضمن المساواة للمرأة المتزوجة فيما يتعلق بالتملكات، وفي 112 بلداً، تتساوى البنات مع الصبيان في حقوق (22).

27- وتعتبر هذه التطورات إيجابية، ولكن لم تؤمّن القوانين الرسمية للأسف حقوق الملكية الخاصة بالمرأة بما فيه الكفاية، وذلك إلى حد كبير بسبب انتشار القوانين العرفية. وفي العديد من البلدان الأفريقية، يساهم وجود نظم قانونية مزدوجة تجمع بين القوانين العرفية والقانون العام في تعقيد ملكية الأراضي (23). وفي آسيا، تحتفظ بلدان عديدة بقانون الأحوال الشخصية أو القانون الديني الذي يسود على القوانين الرسمية في الواقع العملي، ما يمنع المرأة فعلياً من امتلاك الأراضي. وكثيراً ما يكون نطاق تفعيل القوانين الرسمية ومؤسسات الدولة محدوداً خارج المراكز الحضرية.

28- ويمكن أن تكون القوانين الرسمية أيضاً غير فعالة إذا كانت المرأة لا تدرك حقوقها أو لا تتولى السيطرة عليها. وعلى سبيل المثال، عدلت الهند في عام 2005 قانون الموارث الهندوسي لسنة 1956 للسماح للرجال والنساء بإرث الأراضي الزراعية على قدم المساواة. غير أنه وفقاً لدراسة جرت في عام 2013، لوحظت صعوبات في تنفيذ هذا القانون، نتيجة عدم علم المرأة بحقوقها القانونية وعدم الرغبة في مضايقة أسرتها والمقاومة من إخوانها ضمن أسباب أخرى (24).

29- ويمكن أيضاً أن تكون إجراءات الدولة مصدراً للتوزيع التمييزي للأراضي. وقد تقوم الدولة بإعادة توزيع الأراضي من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، والاستحواذ على نطاق واسع، وبرامج الخصخصة. وفي بعض الأحيان، لا يحقق توزيع الأراضي لصالح الفئات المهمشة منافع إلا للأسر المعيشية التي يرأسها رجال. وقد حاولت برامج الإصلاح الزراعي الأخيرة التصدي لهذا الظلم عن طريق تخصيص الأراضي للنساء بالتحديد، أو الاعتراف بحقوق الملكية المشتركة (25). ومع ذلك، لا تزال العديد من البلدان متأخرة في هذا المجال، حتى عندما ترد المساواة بين الجنسين بشكل صريح كهدف من أهداف السياسات في هذه البرامج. وينطبق ذلك أيضاً على استجابة الدول لعمليات إعادة التوطين واسعة النطاق الناجمة عن مشاريع التنمية وشراء أراض شاسعة.

## باء - حقوق الملكية الفكرية

30- لم تطبق الجهود المبذولة في الماضي لزيادة إمدادات الغذاء على الصعيد العالمي نظام حقوق الملكية الفكرية على الابتكار الزراعي. وفي معظم المجتمعات المحلية، كانت الممارسات الزراعية مثل تبادل البذور من الأنشطة المجتمعية غير المقيدة بالقانون. وعلاوة على ذلك، مؤل القطاع العام معظم أنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة. غير أن الزراعة الصناعية حلت الآن محل معظم أشكال الزراعة التقليدية؛ وأدت السوق التنافسية إلى ارتفاع الطلب على الابتكارات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تحوّل تمويل أنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة إلى شركات

(22) من أصل 139 و138 بلداً على التوالي تتوافر بيانات عنها. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *Progress of the World's Women*.

(23) Nia K.N. Jackson, "All players to the table: getting total buy-in to an economic approach to women's land rights reform", *Journal of International Business and Law*, vol. 10, No. 1 (2011), pp. 196-199.

(24) Ashok K. Sircar and Sohini Pal, "What is preventing women from inheriting land? A study of the implementation of the Hindu Succession (Amendment) Act 2005 in three states in India" ورقة أعدت لتقديمها في مؤتمر البنك الدولي لعام 2014 بشأن الأراضي والفقير، - المعقود في واشنطن العاصمة في الفترة من 24 إلى 27 آذار/مارس 2014.

(25) البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، الصفحتان 137 و138.

القطاع الخاص. وتستثمر أكبر 10 شركات للتكنولوجيا الحيوية الزراعية حوالي 1,69 مليار يورو سنوياً، أي حوالي 7,5 في المائة من إجمالي إيراداتها من المبيعات، في تطوير منتجات جديدة (26). وقد نشأ إطار لحقوق الملكية الفكرية الزراعية لضمان استرداد هذه الشركات لتكاليف تطوير التكنولوجيات الزراعية ومواصلة الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير.

31- وللأسف، يستبعد نظام حقوق الملكية الفكرية المرأة بشكل غير متناسب، ولا سيما في سياق الزراعة. وعلى سبيل المثال، يميل هذا النظام إلى مكافأة التكنولوجيا المتقدمة ولكنه يتجاهل المساهمات التي تقدمها القوى العاملة من الإناث في الإنتاج الزراعي (27). وفي الوقت نفسه، تؤدي خصخصة الموارد الزراعية إلى زيادة التسييل النقدي. ويقل احتمال أن يكون للنساء دخل اختياري مقارنة بالرجال، وبالتالي فهن أقل قدرة على تحمل تكاليف البذور باهظة الثمن التي كانت تدبر في يوم من الأيام على مستوى المجتمع المحلي (28).

32- وعلاوة على ذلك، لا يعترف نظام حقوق الملكية الفكرية بشكل صريح بقيمة المعرفة التقليدية التي لدى المرأة، والتي قد تشمل مجموعة واسعة من الممارسات والتكنولوجيات والتقنيات الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء خطر القرصنة البيولوجية، وهي ممارسة تتمثل في الاستحواذ على المعرفة التقليدية وتسجيل براءات اختراع بشأنها، بدون منح التعويض المناسب.

#### حفظ البذور والقضاء على دور المرأة في الأمن الغذائي

33- يتعلق أكبر أثر لنظام حقوق الملكية الفكرية على المرأة وحقوقها في الغذاء بحفظ البذور، وهي ممارسة تسيطر عليها أساساً النساء وتعتبر عنصراً حاسماً لزراعة الكفاف صغيرة الحجم. وتشير الدراسات إلى أن ما يصل إلى 90 في المائة من المواد الزراعية المستخدمة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هي البذور والحبلة الجرثومية التي تنتجها وتختارها وتحفظها النساء (29). وتكتسي البذور ومصارف البذور أهمية للتغلب على أزمة التنوع البيولوجي الزراعي، وضمان حلول مستدامة لسبل العيش تحقق الأمن الغذائي، وتمكين المرأة بتوفير سبل عيش مستدامة (30). وعلى الصعيد العالمي، زرعت النساء أكثر من 7 000 صنف من أصناف المحاصيل (31). وفي الهند وحدها، مكن حفظ البذور النساء من زراعة 200 000 صنف من الأرز (32). ويوفر التنوع البيولوجي الوراثي اللازم للحماية من الأمراض والآفات والظواهر الجوية التي تهدد بالقضاء على الإمدادات الغذائية.

- Catherine Jewell, "Who benefits from IP rights in agricultural innovation?", *WIPO Magazine* (26) (August 2015) متاح في: [http://www.wipo.int/wipo\\_magazine/en/2015/04/article\\_0003.html](http://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2015/04/article_0003.html)
- Kausiki Mukhopadhyay, "The negative impact of TRIPS on gender rights in access to health and food in India: a study of the dynamics of knowledge economy and neo-medieval governance", dissertation, University of Denver (2014), p. 48 (27)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي الزراعي والاعتبارات الجنسانية: قضايا ودراسات حالة من منطقة الأنديز ومنطقة جنوب آسيا"، ورقة سياسات (2010). (28)
- Vandana Shiva and Kunwar Jalees, "Impact of WTO on women in agriculture" (New Delhi, National Commission for Women, 2005) (29)
- Farida Akhter, "Reflections on empowerment", in *Seeds of Movements: On Women's Issues in Bangladesh*, Farida Akhter, ed. (Dhaka, Naringrantha Prabartana, 2007) (30)
- Vandana Shiva, "Day 3: seeds in women's hands", blog post, 21 November 2012, available from <https://blogs.oxfam.org/en/blogs/seeds-in-womens-hands> (31)
- المرجع نفسه. (32)

34- وفي الوقت نفسه، حولت الشركات العالمية للتجارة الزراعية والتكنولوجيا الحيوية سوق تجارة البذور العالمية إلى صناعة تُقدَّر قيمتها بمليارات الدولارات<sup>(33)</sup> وتستأثر ثلاث شركات بما يربو على 50 في المائة من هذه السوق<sup>(34)</sup>. ونظراً لوجود هذه الاحتكارات المربحة، فقد طبقت هذه الشركات الدولية بنشاط نظام حقوق الملكية الفكرية لضمان حصولها بشكل حصري على البذور الخاضعة لبراءة اختراع، وبالتالي على الإتاوات الناتجة عنها. ونتيجة لقوانين حقوق الملكية الفكرية، فإن البذور التي كان من الممكن في يوم من الأيام حفظها وتبادلها أصبحت الآن خاضعة للملكية الفكرية للشركات. وتوضح الدعاوى المرفوعة مؤخراً أن الشركات على استعداد للجوء إلى القانون لحماية ممتلكاتها. وتقيد شركة مونسانتو بأنها رفعت، منذ عام 1997، دعاوى قضائية ضد 147 من المزارعين الذين لم يفوا بواجب "احترام هذا الاتفاق"، أي حقوق الملكية الفكرية لشركة مونسانتو<sup>(35)</sup>.

35- وتمتلك هذه الشركات براءات اختراع بشأن 73 في المائة من الإمدادات العالمية من البذور وبالتالي فهي غير قابلة للتجديد<sup>(36)</sup>، مما يشكل معضلة كبيرة للنساء وللفقراء من المزارعين. فقد بات عليهم الاختيار بين التوقف عن الممارسات التقليدية المتمثلة في حفظ البذور وتبادلها وبين خطر التعرض للعقاب بسبب ارتكاب جريمة متصلة بالملكية الفكرية.

## رابعاً- الحواجز الاقتصادية

### ألف- تغير السياسة الاقتصادية العالمية وظهور النماذج التجارية في مجال الزراعة

36- عانى المنتجون الزراعيون غير التجاريين، وخاصة النساء، من تطور السياسات الزراعية والاتجاهات الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية. وقد أدت سياسات التكيف الهيكلي المدمرة التي فُرضت في أنحاء كثيرة من العالم النامي كشرط مسبق للحصول على المساعدة الإنمائية أو الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، إلى خسارة عامة في الإنتاجية الزراعية، وانخفاض المحاصيل، وتزايد هشاشة سبل العيش في الأرياف<sup>(37)</sup>.

37- وتعاني منتجات الأغذية من حرمان كبير نتيجة هذه السياسات، وقد غدت سبل الانتصاف المتاحة محدودة نظراً لأن الاتفاق المتعلق بالزراعة يفرض على الدول الأعضاء أن تمتنع عن استحداث أشكال جديدة من الدعم المحلي للإنتاج الزراعي<sup>(38)</sup>، المصمم معظمه لمساعدة المزارعات صاحبات المزارع الصغيرة ومزارعات الكفاف.

38- ويقوم تحرير تجارة المنتجات الزراعية عموماً على سياسات تشجيع الصادرات التي تقيد الرجال والمزارعين أصحاب المزارع الكبيرة. وقد فتح تحرير التجارة الأسواق الصغيرة أمام الواردات المدعومة، ما

(33) ETC Group, "Putting the cartel before the horse ... and farm, seeds, soil, peasants etc.: who will control the agricultural inputs?", communiqué No. 111 (2013), p. 7

(34) المرجع نفسه، الصفحة 4.

(35) Monsanto, "Why does Monsanto sue farmers who save seeds?" Available from [www.monsanto.com/newsviews/pages/why-does-monsanto-sue-farmers-who-save-seeds.aspx](http://www.monsanto.com/newsviews/pages/why-does-monsanto-sue-farmers-who-save-seeds.aspx)

(36) Shiva, "Day 3"

(37) UN-Women, *Progress of the World's Women*, pp. 109-110; UN-Women, *World Survey on the Role of Women in Development 2014: Gender Equality and Sustainable Development* (2014), p. 67

(38) Smita Narula, "Reclaiming the right to food as a normative response to the global food crisis", *Yale Human Rights and Development Journal*, vol. 13, No. 2 (2010), p. 409

أدى إلى استبعاد المنتجات التي تزرعها النساء المحليات وشجع على إنتاج المحاصيل التصديرية على حساب زراعة الكفاف. وتكافح المرأة للحفاظ على دخل الأسرة المعيشية نتيجة زيادة المنافسة مع السلع الزراعية المستوردة، وهبوط الأسعار، وانخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية.

39- وتدعم سياسات تحرير التجارة بشكل كبير الشركات التجارية الزراعية الكبرى ونموذج الإنتاج الزراعي كبير الحجم، على حساب المنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر ضعفاً وتهميشاً. وتميل النساء إلى الانخراط في الإنتاج الزراعي على نطاق لا يتوافق مع نموذج الزراعة التجارية كبيرة الحجم، وتمتلك قطع أراض أصغر من قطع الأراضي التي يملكها الرجال وتقل إنتاجيتها بنسبة 20 إلى 30 في المائة في المتوسط مقارنةً بقطع الأراضي التي يزرعها الرجال<sup>(39)</sup>.

40- ثم إن التكنولوجيا الحيوية الزراعية جزء كبير من النموذج الزراعي التجاري، وتشكل تحديات خاصة للمرأة. وتفقر المرأة عموماً للتدريب اللازم في مجال التكنولوجيا وتعاني من فقر الوقت الذي يمنحها من الحصول على التعليم المناسب. ونتيجة لذلك، من غير المرجح أن تفهم التطورات التكنولوجية والاستخدام الفعال والأمن للتكنولوجيا. وتعتبر مشاركة النساء محدودة في تطوير التكنولوجيا الحيوية الزراعية، وبالتالي لا تلبى هذه التكنولوجيات في كثير من الأحيان احتياجات المرأة<sup>(40)</sup>.

## باء - الأعباء الإضافية على المزارعات

41- إن معظم فقراء العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية يستخدمون في قطاع الزراعة. وعلى الصعيد العالمي، من بين 450 مليون عامل زراعي بأجر، تشكل النساء ما نسبته 20 إلى 30 في المائة، وتمثل النساء أيضاً نسبة 30 في المائة من العاملين في قطاع صيد الأسماك، وهذا العدد أخذ في الازدياد<sup>(41)</sup>. ومع ذلك، تواجه النساء صعوبات في المشاركة الفعلية في آليات السوق بسبب المعايير الثقافية التي تجعل من غير المقبول اجتماعياً أن تتعامل النساء مع الرجال.

42- وحتى بدون وجود حظر رسمي على الوصول إلى الأسواق، فإن الحواجز الهيكلية قد تقيد قدرة النساء على إنتاج كميات كافية، أو إقامة علاقات مع المشترين، أو تسويق سلعهن. ويمكن ألا يتاح للنساء أيضاً ما يكفي من الوقت للانخراط في أنشطة السوق بسبب أعباء العمل التي تتحملها النساء دون مقابل. ونتيجة لذلك، تعاني النساء من حرمان خاص في الأسواق "الحرّة". وكثيراً ما تُستبعد المزارعات من الحصول على استحقاقات الترتيبات التعاقدية الزراعية التي تمثل عنصراً أساسياً في نموذج الصناعات الزراعية في الزراعة المعاصرة. ويسيطر الرجال إلى حد كبير على الترتيبات التعاقدية في حين تؤدي النساء جزءاً كبيراً من العمل الزراعي المأجور<sup>(42)</sup>.

43- وعلاوة على ذلك، تُعتبر الزراعة من أكثر القطاعات خطورة، وخاصة بالنسبة للمرأة. فه تتطلب جهداً بدنياً وعادة ما تكون معايير السلامة متدنية أو معدومة، وغالباً ما تُصمم المعدات والملابس الواقية على مقياس الرجال. وتشارك النساء أيضاً في معظم الحالات على أساس العمل بالقطعة، مما يدفعهن إلى

(39) Villareal – Gender and Food Security، الصفحة 5.

(40) انظر المذكرة المقدمة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن إرساء مسارات إيمائية شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية (TD/456)، الفقرة 19.

(41) Transnational Institute (TNI)، Foodfirst Information and Action Network (FIAN)، Instytut Globalnej Odpowiedzialności (IGO) and Forschungs und Dokumentationszentrum Chile-Lateinamerika (FDCL)، "Women agricultural workers and the right to adequate food and nutrition" (Heidelberg, Germany, FIAN, 2014)، p. 6.

(42) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، الصفحة 13.

المخاطرة بصحتهن لإنجاز أكبر قدر ممكن من العمل<sup>(43)</sup>. وفي غواتيمالا، تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة من هذا النوع في عام 2014 تشير إلى انتشار ممارسة ربط الأجور بأهداف الإنتاجية (انظر A/HRC/28/3/Add.1 و Corr.1، الفقرتان 69 و 70)، وهي ممارسة تؤثر بدورها على النساء بشكل أكبر وغير متناسب، لأنهن كثيراً ما يجبرن على العمل بطريقة غير معترف بها، لمساعدة الرجال على تحقيق تلك الأهداف. وتعرض المزارعات أيضاً لانتهاكات تتصل بحقوقهن الإنجابية. فالتعرض لبعض المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة يمكن أن يتسبب في إجهاض فوري، وولادة مبكرة، وأن يؤثر على نمو الأطفال والرضع من خلال التعرض للمواد الكيميائية السامة في الرحم وأيضاً عن طريق لبن الأم<sup>(44)</sup>. ونتيجة لممارسات التوظيف التمييزية، كثيراً ما تخفي النساء حملهن وكثيراً ما يوظف أصحاب العمل النساء على أساس عقود قصيرة الأجل من أجل التهرب من دفع استحقاقات الأمومة<sup>(45)</sup>.

44- وكثيراً ما يُعزى التمييز ضد المزارعات، في جزء منه، إلى غيابهن عن الهياكل الإشرافية والنقابات. ويمكن أن تتعرض النساء المشاركات في النقابات إلى الانتقام من أصحاب العمل. وتعاني العاملات المهاجرات، اللاتي لم يستقر وضعهن بعد من حيث الهجرة، من الضعف بشكل خاص وربما تقضن عدم الانخراط في أنشطة يمكن أن تشكل تحدياً لسلطة صاحب العمل، فيمتنعن مثلاً عن العمل النقابي ولا يبلغن عن الاعتداء الجنسي<sup>(46)</sup>.

45- ويرتبط الأمن الغذائي للنساء في الأسر المعيشية الزراعية وللعاملات اللاتي لا يملكن أراض بمدى كفاية أجورهن<sup>(47)</sup>. فهناك فصل كبير بين الجنسين في أسواق العمل الريفية ومن المرجح أن تعمل النساء في القطاعات منخفضة الأجور، التي تتسم بعدم كفاية الحماية الاجتماعية، وفي الأعمال المؤقتة والموسمية والعارضة، وفي الأنشطة التي تتطلب عمالة غير ماهرة نسبياً.

46- ولا تستطيع العديد من منتجات الأغذية والمزارعات إطعام أسرهن نظراً لمحاولة المزارعين التجاريين توفير تكاليف العمالة "بلا هوادة" من خلال إضفاء الطابع العرضي على القوى العاملة<sup>(48)</sup>. ولا تقدم الدول أي مساعدة لحل هذه المشكلة.

47- وبالمثل، وعلى الرغم من مساهمة النساء مساهمة كبيرة في الأعمال التي تُنفذ في مختلف مراحل صناعة صيد الأسماك، فإن الدور الذي تقمن به لا يُقدّر حق قدره. وعلى الرغم من المساهمة المباشرة للعاملات في مجال صيد الأسماك في اقتصاد هذا القطاع، فإنهن يُستبعدن تماماً من الاستحقاقات والمرافق والخدمات التي توفرها الدولة.

(43) TNI, FIAN, IGO and FDCL, "Women agricultural workers", p. 9.

(44) International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Associations, *A Gender Equality Guide for Trade Unionists in the Agriculture, Food, and Hospitality Sectors: All for One = One for All* (2007), p. 14. متاح في: [www.inclusivcities.org/wp-content/uploads/2012/07/Mather\\_IUF\\_All\\_for\\_One.pdf](http://www.inclusivcities.org/wp-content/uploads/2012/07/Mather_IUF_All_for_One.pdf).

(45) Sue Longley, "Decent work for rural women workers — essential for ensuring their right to food", in Right to Food and Nutrition Watch, *Alternatives and Resistance to Policies that Generate Hunger* (2013), p. 38.

(46) Human Rights Watch, *Cultivating Fear: The Vulnerability of Immigrant Farmworkers in the US to Sexual Violence and Sexual Harassment* (2012).

(47) Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford, Oxford University Press, 1982).

(48) UN-Women, *World Survey*, p. 60.

48- ومع ذلك ينبغي تمييز فئة الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى بشكل أوضح، نظراً لأن الأسر المعيشية تواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بسبل العيش والأمن الغذائي والتغذوي. وكشفت البحوث بين عمال المزارع في جنوب أفريقيا أن بعض الأسر المعيشية التي تعيلها إناث تحقق مستوى أعلى من الأمن الغذائي والتغذوي مقارنةً بالأسر المعيشية التي يعيلها ذكور، على الرغم من أن فرص حصولهن على دخل من العمل المأجور أقل مقارنةً بالأسر المعيشية التي يعيلها ذكور. ويرجع ذلك إلى أن النساء لديهن فرص أفضل للحصول على المنح الاجتماعية، والتحويلات، والدخل المتأتي من العمل في القطاع غير الرسمي. وهذا يبرز الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المرأة في زيادة الأمن الغذائي والتغذوي إذا توافرت لديها الموارد وأتيح لها قدر من السلطة داخل الأسرة المعيشية<sup>(49)</sup>.

### جيم - سبل العيش غير الزراعية المتاحة للمرأة وحققها في الغذاء

49- إن حرمان المرأة في القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية يقوض حقها في الغذاء. وتكون فرص تحقيق المرأة للدخل أكثر تقييداً من الرجال؛ ومشاركة المرأة في القوى العاملة أقل من الرجال على النطاق العالمي. ففي البلدان النامية، يشارك في القوة العاملة ما نسبته 40 في المائة فقط للنساء اللاتي في سن العمل، بينما يشارك في القوة العاملة 70 في المائة من الرجال الذين هم في سن العمل<sup>(50)</sup>. وقد شهدت معدلات المشاركة في القوى العاملة في جميع أنحاء العالم حالة ركود في العقدين الماضيين<sup>(51)</sup>.

50- وتحقق النساء في المتوسط دخلاً أقل من الرجال بنسبة 24 في المائة، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل على مدى العمر بنسبة تتراوح بين 31 و75 في المائة وتقل أيضاً احتمالات حصولهن على معاش تقاعدي<sup>(52)</sup>. وتظهر بيانات منظمة العمل الدولية أن الفصل المهني كبير، حيث يزيد تمثيل النساء في الوظائف المكتبية وفي وظائف الدعم والخدمات والمبيعات مقارنةً بمهن الإدارة، والعمل الذي يتطلب مهارات في الزراعة ومصائد الأسماك وفي الوظائف الحرفية والتجارية<sup>(53)</sup>. ولأسف، فإن هذا الفصل المهني لم يتراجع في سياق التنمية الاقتصادية الجديدة. وبدلاً من ذلك، يؤدي الفصل المهني إلى انخفاض نوعية العمل المتاح للنساء، وإلى فجوة مستمرة بقوة في الأجور خارج القطاع الزراعي، مما يؤثر على دخل النساء وقدرتهن على شراء الغذاء<sup>(54)</sup>.

51- وحتى عندما تحقق النساء دخلاً لإعالة أسرهن، كثيراً ما يرد الرجال الفعل بسحب مساهمتهم في ميزانية الأسرة المعيشية من أجل شراء الكماليات<sup>(55)</sup>. وأظهرت دراسة أجريت مؤخراً في نيكاراغوا أنه إذا

(49) Stephanie Lemke and Anne C. Bellows, "Sustainable food systems, gender, and participation: foregrounding women in the context of the right to adequate food and nutrition", in Bellows and others, *Gender, Nutrition, and the Human Right to Adequate Food*. See also Stephanie Lemke, Anne C. Bellows and Nicole Heumann, "Gender and sustainable livelihoods: case study of South African farm workers", *International Journal of Innovation and Sustainable Development*, vol. 4, No. 2-3 (2009), pp. 195-205.

(50) الفاو، حالة الغذاء والزراعة.

(51) UN-Women, *Progress of the World's Women*, p. 71.

(52) المرجع نفسه.

(53) المرجع نفسه، الصفحة 90.

(54) World Bank, *World Development Report 2012: Gender Equality and Development* (Washington, D.C., 2011), p. 205.

(55) البنك الدولي والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، الصفحة 90.

ساهمت الأمهات بشكل كبير في دخل الأسرة المعيشية، فإن احتمالات انعدام الأمن الغذائي المعتدل والحاد تنخفض بنسبة 34 في المائة، وإذا كانت الأمهات هن صناع القرار الرئيسيات بشأن دخل الأسرة المعيشية، فإن احتمال حدوث انعدام أمن غذائي من هذا القبيل ينخفض بما نسبته 60 في المائة<sup>(56)</sup>.

52- وفي ضوء عدم وجود دعم إضافي لأعمال الرعاية في المنزل، يمكن أن يعاني الأشخاص الذين تعليمهم النساء، أي الأطفال وكبار السن، من المزيد من الحرمان نتيجة عمل النساء خارج المنزل لكسب الدخل. وعلى سبيل المثال، قد تترك الفتيات المدرسة لسد فجوة الرعاية. ومن الواضح أن هذا يعنى أن المرأة ستبقى تعاني من التمييز من حيث المشاركة في سوق العمل إذا ظلت هي المسؤولة الرئيسية أو الوحيدة عن أعمال الرعاية.

## خامساً- الحواجز الإيكولوجية: تغير المناخ

53- إن تغير المناخ واحدٌ من أهم الأخطار المعاصرة التي تتهدد الأمن الغذائي. ويتعرض قطاع الزراعة لضغط كبير نتيجة ما يحدثه تغير المناخ من زيادات في درجة الحرارة، وتقلبات هطول الأمطار، والظواهر الجوية بالغة الشدة التي تؤدي إلى فقدان المحاصيل، وانتشار الآفات والأمراض، وتدهور الأراضي والموارد المائية (A/70/287).

54- ومن المسلم به على نطاق واسع أن آثار تغير المناخ ليست محايدة على الجنسين. وبوصفهن من الأفراد المهمشين أصلاً في كل مجتمع تقريباً، تواجه النساء تمييزاً وتعرضن لانتهاكات حقوق الإنسان بمعدل غير متناسب يزيد من تفاقمه تغير المناخ.

55- وتتولى النساء مسؤوليات متعددة بوصفهن ربات الأسر المعيشية، ومقدمات الرعاية، ومزارعات الكفاف، وتتزايد صعوبة تحقيق التوازن بين هذه الأدوار في مواجهة تغير المناخ. وتشارك النساء أيضاً في مجموعة واسعة من الأنشطة التي تدعم التنمية الزراعية المستدامة، مثل حفظ التربة والمياه، والزراعة الإيكولوجية، والتشجير، وتدجين المحاصيل، وتؤدي دوراً حيوياً في سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره.

56- ويتطلب نجاح تنفيذ السياسات والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ فهم الأدوار والعلاقات القائمة على نوع الجنس فيما يتصل بالموارد الطبيعية، وكذلك الأثر المختلف لتغير المناخ على كل من الجنسين. وكان إعلان بيجين في عام 1995 أول إعلان دولي يعترف بالروابط بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ. واستغرق الأمر وقتاً طويلاً لكي يتناول صناع سياسات تغير المناخ الدوليون الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. ولم يُشر نظام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى الاعتبارات الجنسانية إلا في سياق آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتدابير الاستجابة، علماً أنّ تدابير الاستجابة هذه لا تشير إلى النساء إلا بوصفهن "فئة ضعيفة". وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم في إدماج المساواة بين الجنسين في المقررات المعتمدة في دورات مؤتمر الأطراف. ولا يزال من غير المؤكد كيف سيتم الاعتراف بالمنظور الجنساني لسياسات تغير المناخ في الاتفاق المتعلق بتغير المناخ الذي سيصدره مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين.

57- وتقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالأهمية الحاسمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد العديد من أهداف التنمية المستدامة على

Kammi K. Schmeer and others, "Maternal resources and household food security: evidence from (56)  
.Nicaragua", *Public Health Nutrition*, vol. 18, No. 16 (November 2015)

غايات محددة بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بملكية الأراضي والسيطرة عليها والحصول على التكنولوجيا الجديدة (الهدف 1)، وصغار منتجات الأغذية (الهدف 2)، والمياه وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6). وتوفر هذه الأهداف أيضاً ولاية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات العمل المتصل بتغير المناخ.

58- غير أنه لا يزال يتعين الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل إنشاء أنظمة رصد قائمة على المشاركة الفعالة لتقييم المعايير ووضع آليات من أجل التماس الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما للنساء. فالنهج القائم على حقوق الإنسان يتيح إمكانية تقرير المصير على الصعيد المحلي ويعزز السيطرة على الموارد المحلية الحرجة، مثل المياه والأراضي والتنوع البيولوجي، الأمر الذي يساعد المرأة في الحصول على هذه الموارد.

## ألف- ما أهمية المرأة في سياسات تغير المناخ؟

### 1- إدارة الكوارث

59- من المجالات المثيرة للقلق هي إدارة الكوارث لأنه من المحتمل أن يؤثر تغير المناخ على عدد وشدة الظواهر الجوية القسوى. وأوضحت البحوث أنه في المجتمعات حيث ينبغي أن يتأثر الرجال والنساء بالقدر نفسه، فإن النساء والفتيات أكثر عرضة للوفاة بمقدار 14 ضعفاً في حالة وقوع كارثة وذلك بسبب عدم المساواة بين الجنسين<sup>(57)</sup>. وينطبق ذلك بشكل خاص على المسنات، وذوات الإعاقة، والحوامل والمرضعات، والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار، واللاتي يعانين من محدودية الحركة والموارد أو يفقرن إليها، وبالتالي تظل هذه الفئات أكثر عرضة للمخاطر في حالات الطوارئ<sup>(58)</sup>.

60- ولا تزال النساء أكثر ضعفاً من الرجال في حالات ما بعد الكوارث، نظراً لزيادة مسؤولياتهن المنزلية في الوقت الذي تتخفف فيه سبل حصولهن على الموارد. ويتطلب العمل اليومي لتوفير الغذاء والمياه والوقود للأسر المعيشية بعد الكارثة عملاً كثيفاً، تتحمل النساء الجزء الأكبر منه. وعلاوة على ذلك، فإن التشويش الذي تسببه عمليات التسويق على بدء الرضاعة الطبيعية ومواصلتها لفترة طويلة يعرض للخطر قدرة النساء على إطعام أطفالهن الرضع والأطفال الصغار بشكل آمن نظراً لأن نوعية وكمية المياه الصالحة للشرب غير موثوقة، ولا سيما في حالات ما بعد الكوارث.

61- ويؤدي تغير المناخ نفسه إلى زيادة الضغوط النفسية المرتبطة بالكوارث، مما يزيد من مخاطر تعرض المرأة لحالات من العنف والتحرش الجنسي والاتجار. وتضطر بعض النساء إلى ممارسة الدعارة. وأوضحت البحوث زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المناطق التي تعاني من الجفاف في أرياف أفريقيا<sup>(59)</sup>.

(57) Lorena Aguilar, "Is there a connection between gender and climate change?" (International Union for Conservation of Nature), available from [www.capwip.org/Phillipinas%20presentacion%20-%20Lorena%20Aguilar.pdf](http://www.capwip.org/Phillipinas%20presentacion%20-%20Lorena%20Aguilar.pdf), and United Nations Population Fund – Zimbabwe, "When disaster strikes, women and girls are the backbone of resilience" (2015), available from [http://countryoffice.unfpa.org/zimbabwe/2015/07/11/12467/when\\_disaster\\_strikes\\_women\\_and\\_girls\\_are\\_the\\_backbone\\_of\\_resilience](http://countryoffice.unfpa.org/zimbabwe/2015/07/11/12467/when_disaster_strikes_women_and_girls_are_the_backbone_of_resilience).

(58) High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, "Climate change and food security", June 2012.

(59) Marshall Burke, Erick Gong and Kelly Jones, "Income shocks and HIV in Africa", *The Economic Journal*, vol. 125, No. 585 (June 2015), pp. 1157-1189.

62- وفي المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد الكارثة، تضطلع النساء بأدوار القيادة في توزيع الأغذية في حالات الطوارئ، بيد أن عمليات صنع القرار في حالات الطوارئ بعد وقوع الكوارث كثيراً ما تستبعد النساء. وتقيد مشاركة النساء المحدودة انخراطهن في صنع القرارات السياسية التي تؤثر على احتياجاتهن وأوجه الضعف الخاصة بهن، وكثيراً ما ينظر عمال الإغاثة إلى النساء على أنهن ضحايا وليس كعوامل ممكنة للتغيير، مما يزيد عدم المساواة بين الجنسين.

## 2- سبل العيش المتاحة للمرأة ومسؤولياتها عن الأسرة المعيشية

63- تقضي النساء والفتيات في العديد من المناطق الريفية معظم وقتهن في زراعة الكفاف وجمع المياه والوقود. وفي حالات الفيضانات، والجفاف، والحرائق، والانهايارات الطينية، تصبح هذه المهام أكثر صعوبة. فيتطلب نقص المياه واستنفاد الغابات أن تمشي النساء والفتيات لمسافات أطول لجمع المياه والخشب. وفي السنغال وموزامبيق، تقضي النساء 15,3 و17,5 ساعة على التوالي كل أسبوع لجمع المياه. وفي نيبال، تقضي الفتيات في المتوسط خمس ساعات في الأسبوع لأداء هذه المهمة. وفي المناطق الريفية في أفريقيا والهند، تستهلك النساء نسبة 30 في المائة مما تتناولن من طاقة يومياً في نقل المياه. وقد يؤدي استنفاد الأراضي والموارد المائية إلى وضع أعباء إضافية على عمل النساء وصحتهن وهن يكافحن لكسب عيشهن في بيئة متغيرة<sup>(60)</sup>.

64- ويهدد أثر التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي على الموارد ذات الملكية المشتركة الأمن الغذائي للأسر المعيشية وسبل عيشها. وتعتمد النساء اللاتي يفتقرن إلى حيازة الأراضي على الموارد المشتركة من أجل البقاء. ويقل اعتمادهن على تلك الموارد الوقت المتاح لإنتاج الأغذية وإعدادها، ويهدد سلامة النساء، ويؤثر في الأمن الغذائي للأسرة المعيشية ورفاهيتها التغذوية.

65- ويؤثر أيضاً تدني نوعية المياه نتيجة لتغير المناخ بشكل متفاوت حسب الجنس. والأطفال والحوامل هم عادةً أكثر ضعفاً من الناحية البدنية مما يعرضهم للإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه. ودور النساء في جلب المياه للأسرة المعيشية وأداء الأعمال المنزلية يجعلهن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، مثل الإسهال والكوليرا، التي تنتشر في المياه المتدهورة. وقد يتسبب انخفاض الموارد المائية أيضاً في تدهور صحة المرأة نتيجة لزيادة عبء العمل وتدهور الحالة التغذوية. وفي بيرو، على سبيل المثال، كان سوء التغذية بين النساء في أعقاب أحداث النينيو التي وقعت في 1997-1998 سبباً رئيسياً للإصابة بالأمراض في الفترة المحيطة بالولادة<sup>(61)</sup>.

## 3- التحديات الماثلة أمام المزارعات

66- تقلل حيازة الأراضي غير الآمنة من الحوافز التي تدفع النساء والرجال في المناطق الريفية إلى الاستثمار طويل الأجل في استصلاح التربة وحفظها، بوصفهما عنصرين أساسيين لإدارة الأراضي الزراعية في عصر تغير المناخ وندرة الموارد. ويؤدي انخفاض الإنتاجية الزراعية وتزايد المنافسة على الأراضي المنتجة إلى ترك الأراضي الهامشية والهشة للنساء. وتكون الأدوات محجوزة في كثير من الأحيان لقطع الأراضي التي يمتلكها الرجال ولا يمكن للنساء استخدام تقنيات التكيف التكنولوجي<sup>(62)</sup>. وفي أحد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تتوافر للنساء سبل محدودة للحصول على تكنولوجيات الري أو

(60) البنك الدولي والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، الصفحتان 455 و456.

(61) المرجع نفسه، الصفحة 439.

(62) انظر، مثلاً، Ana María Romero González, Adama Belemvire and Saya Saulière, "Climate change and women farmers in Burkina Faso", Oxfam Research Reports (2011).

التكنولوجيات الزراعية الأخرى، مثل أجهزة الفلاحة الآلية التي تزيد الإنتاجية وتعوض الآثار السلبية للصددمات المناخية<sup>(63)</sup>.

67- وقد أدى فقدان المحاصيل الناجم عن الكوارث بطيئة الظهور مثل تدهور الأراضي والجفاف إلى زيادة هجرة الرجال في العالم النامي. وكثيراً ما تُترك النساء للكفاح من أجل إطعام أسرهن وتولي الأدوار والمسؤوليات التقليدية للرجال. ويزيد ذلك من عمل النساء، ولكنه لا يمنحهن حق الحصول على قدم المساواة على الموارد المالية والتكنولوجية والاجتماعية اللازمة لتخفيف العبء.

#### 4- استراتيجيات تخفيف الأثر

68- من الضروري اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره من أجل مكافحة الضعف الذي تواجهه النساء بسبب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة. وتهدف أنشطة تخفيف الأثر إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال دعم تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات. وتتيح هذه الأنشطة أيضاً فرصاً كبيرة لتحسين صحة النساء وسبل عيشهن من خلال خلق فرص جديدة للنساء، وخاصة في قطاع الطاقة المتجددة<sup>(64)</sup>. وكان للبرامج الإنمائية التي تدعم توزيع مواقد طهي نظيفة أثر كبير على خفض الانبعاثات والحد من الوفيات المبكرة والإصابة بالأمراض المرتبطة بتلوث الهواء في الأماكن المغلقة، مما عاد بفائدة على المرأة والأطفال بصفة خاصة<sup>(65)</sup>.

69- وعلى الرغم من دور النساء في جمع الوقود الحيوي للاستخدام المنزلي، فكثيراً ما يُستبعدن من خطط وسياسات الطاقة لأن الطاقة مرتبطة بالكهرباء والوقود الأحفوري، وبالتالي تعتبر ضمن عالم الرجال.

70- ويتعين بذل المزيد من الجهد لزيادة فرص مشاركة النساء في الاقتصاد الأخضر، وخاصة من خلال ضمان استعادة النساء على قدم المساواة من فرص العمل التي تتيحها مشاريع التنمية التي تركز على التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة<sup>(66)</sup>.

#### 5- استراتيجيات التكيف

71- إن استراتيجيات التكيف هي تعديلات مُدخلة على نظم بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية استجابة لتأثيرات أو آثار فعلية أو متوقعة لتغير المناخ. وبشكل عام، يتعين أن تكون سياسات وتدابير التكيف مع تغير المناخ مراعية للفروق بين الجنسين، وأن تأخذ بعين الاعتبار قلة الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على الأراضي، والموارد، ووسائل النقل، والمعلومات، والتكنولوجيا والسيطرة عليها، وفي نهاية المطاف للمشاركة في صنع القرار<sup>(67)</sup>. وتشير بيانات من عدة بلدان إلى أن الرجال والنساء لديهم احتياجات

(63) Lori Beaman and Andrew Dillon, "The diffusion of agricultural technologies within social networks: evidence from composting in Mali". Available from [http://womenandclimate.ifpri.info/files/2014/09/PN\\_2014\\_GCC\\_04\\_replaced\\_web.pdf](http://womenandclimate.ifpri.info/files/2014/09/PN_2014_GCC_04_replaced_web.pdf)

(64) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *أوجه التأزر القوية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية*. (2012). متاح في: <http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/powerful-synergies.html>

(65) "Justice, human rights, and climate change: a conversation with Mary Robinson, UN Secretary-General's Special Envoy for Climate Change", *The Fletcher Forum of World Affairs*, vol. 39, No. 10 (2015), pp. 9-10

(66) International Labour Organization, "Green jobs: improving the climate for gender equality too!" (2008). متاح في: [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@gender/documents/publication/wcms\\_101505.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@gender/documents/publication/wcms_101505.pdf)

(67) Ulrike Röhr, "Gender, climate change and adaptation: introduction to the gender dimensions", background paper prepared for the Both Ends Briefing Paper (2007). متاح في: [www.unep.org/roa/amcen/Projects\\_Programme/climate\\_change/PreCop15/Proceedings/Gender-and-climate-change/Roehr\\_Gender\\_climate.pdf](http://www.unep.org/roa/amcen/Projects_Programme/climate_change/PreCop15/Proceedings/Gender-and-climate-change/Roehr_Gender_climate.pdf)

وأولويات وتفضيلات مختلفة فيما يتعلق بالتكيف. وبالفعل تفيد التقارير بأن استراتيجيات التكيف التي يعتمد عليها الرجال تختلف عن الاستراتيجيات التي تتبعها النساء. فالمرأة تميل إلى اعتماد بعض الممارسات بصورة أيسر من الرجال، مثل تغطية المحاصيل بالبقوليات لزيادة خصوبة التربة وتحسين الأمن الغذائي وممارسات إدارة تغذية الماشية<sup>(68)</sup>.

72- وخلص باحثو منظمة أوكسفام إلى أن مشاريع التكيف التي تستهدف النساء والتي وُضعت في إطار برنامج العمل الوطني للتكيف في بوركينا فاسو سعت إلى تنوع الأساليب التي يمكن للنساء أن تدر بها دخلاً لتعويض الدخل المفقود بسبب المحاصيل التي تضررت نتيجة تغير المناخ<sup>(69)</sup>. ويتطلب التعامل مع عواقب تغير المناخ تعزيز تثقيف الأفراد والمنظمات بشأن مواطن الضعف المختلفة التي يواجهها الرجال والنساء في حالات الكوارث، ويجب استشارة المنظمات النسائية المحلية من أجل فهم السياقات الخاصة بكل منطقة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون لهذه المحاولات آثار إيجابية إضافية منها، مثلاً، تطوير نظم الائتمان لمساعدة الأسر خلال أوقات المجاعة، وتعزيز المنظمات النسائية التي تشجع تدابير التكيف، ومعالجة القضايا الكبرى يمكن أن تمنع عدم المساواة بين الجنسين<sup>(70)</sup>.

73- وينبغي في جميع مشاريع التكيف منح النساء إمكانية الحصول على نفس المستوى من التكنولوجيا والتمويل المتاح للرجال. وهذا من شأنه أن يساعد النساء على تغيير الممارسات الزراعية والحفاظ على سبل العيش خلال فترات الجفاف. كما ستؤدي معالجة قضايا إدارة الموارد وملكية الأراضي إلى تحسين قدرة النساء على مواجهة تغير المناخ. وفي نهاية المطاف، على المجتمعات المحلية أن تتخذ نهجاً من "أسفل إلى أعلى" لفهم بدقة العادات المحلية وتدمج المعرفة المحلية؛ وأي نموذج آخر يستند حصراً إلى الآراء التي تقدمها المؤسسات الدولية أو المجموعات الخارجية لن يكون بنفس القدر من الفعالية.

## 6- الزراعة الإيكولوجية

74- تمثل الزراعة الإيكولوجية رد فعل ضد السياسات الزراعية التي تروج لها "الثورة الخضراء" التي استعاضت عن الزراعة التقليدية ببذور الكائنات المحورة جينياً، والاستخدام المفرط للأسمدة، والاستخدام الكثيف للموارد (A/70/287). وتقدم الزراعة الإيكولوجية وسيلة هامة يمكن للمزارعات من خلالها التكيف مع تغير المناخ، وتتعرف بالنساء كجهات فاعلة مشروعة، وتتيح حيزاً للنساء ليصبحن أكثر استقلالية، وتمكّنهن على المستويات الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية<sup>(71)</sup>. وفي الوقت نفسه، تشكل الزراعة الإيكولوجية واحداً من أساليب الزراعة البديلة التي أثبتت فاعليتها في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

75- ومع التوسع في تسويق السلع الزراعية والتطورات التكنولوجية الكبرى، تعتمد نظم الزراعة بشكل مفرط على المدخلات الخارجية مثل الكيماويات الزراعية. وكثيراً ما يوزع مزارعو الريف الفقراء من النساء والرجال المخاطر عن طريق زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل المتأقلمة مع الظروف المحلية، بعضها يقدر على مقاومة الجفاف والآفات، وتربية سلالات الماشية التي تكيفت مع ظروف المنطقة

Elizabeth Bryan, Patti Kristjanson and Claudia Ringler, "Why paying attention to gender matters for climate change adaptation" (2015), International Food Policy Research Institute Blog (2015) (68)

Romero Gonzalez, Belemvire and S. Saulière. (2011), "Climate change and women farmers in Burkina Faso". Oxfam Research Reports, (2011), [www.oxfam.com/grow](http://www.oxfam.com/grow) (69)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل الموارد بشأن المساواة بين الجنسين وتغير المناخ (2009). (70)

Ana Paula Lopes and Emilia Jomalinis, "Agroecology: exploring opportunities for women's empowerment based on experiences from Brazil", Feminist Perspectives towards Transforming Economic Power series (Association for Women's Rights in Development, 2011). متاح في: [www.observatoriodegenero.gov.br/menu/noticias/2fpttec-agroecology-eng1.pdf](http://www.observatoriodegenero.gov.br/menu/noticias/2fpttec-agroecology-eng1.pdf) (71)

الإيكولوجية الزراعية المحلية. كما أن التنوع، وهو استراتيجية هامة للتصدي تعتمد على الأسر المعيشية الريفية الفقيرة، يحمي النساء أيضاً من تغير المناخ والتصحر والضعف البيئية الأخرى<sup>(72)</sup>.

## باء - السبل الكفيلة بضمان أن تكون سياسات تغير المناخ مراعية للمنظور الجنساني

### 1- المشاركة الفعالة في صنع القرار

76- من أجل أن تراعي استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره المنظور الجنساني على نحو فعال، يجب أن تتيح للنساء فرصة المشاركة بنشاط في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات. وستتطلب مساعدة النساء في المشاركة بشكل كامل في عملية التكيف تضامراً جهود صناع القرار لتخطي الحواجز المتعددة التي تعترض السيطرة على الموارد، وعدم الحصول على المعلومات، والقيود الاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تشترك المرأة مع الرجل في تصميم سياسات التكيف المحلية من أجل الاستفادة من المعرفة القائمة وإتاحة فرصة للنساء لممارسة الحقوق والحصول على الموارد والفرص اللازمة للبقاء في ظل تغير المناخ خلال السنوات القادمة.

### 2- إدماج البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمنظور الجنساني في البحوث

77- لم تركز جهود البحث والتطوير في مجال الزراعة بشكل كاف على الخيارات التي تلبى الاحتياجات الخاصة للنساء والحالات المتعلقة برعاية الطفل، وإعداد الطعام، وجمع الموارد المنزلية من المياه والطاقة. وتسلط البحوث الجديدة المستندة إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس الضوء على الاختلاف بين الجنسين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تغير المناخ والقدرة على تبني الممارسات والتكنولوجيات اللازمة لزيادة القدرة على الصمود<sup>(73)</sup>. وتظهر هذه البيانات أيضاً أن الرجال والنساء لديهم تفضيلات واحتياجات وأولويات مختلفة في كيفية الاستجابة لتغير المناخ. وهناك حاجة إلى تحسين استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في توجيه صنع السياسات القائم على الأدلة وإدماج منظور جنساني في البحوث المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيات التخفيف والتكيف.

### 3- الحصول على المعلومات والتكنولوجيا

78- كثيراً ما تفتقر النساء إلى سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، وهذه المعرفة بالغة الأهمية لدعم التكيف وتعزيز الرفاه وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. والمرأة أقدر من الرجل على الأخذ بممارسات تساعد على التكيف مع تغير المناخ والتصدي له، ولكن ليس لدى معظم النساء سبل الوصول إلى مصادر رسمية للمعلومات، مثل وكلاء الإرشاد الزراعي.

79- ويعمل الباحثون والمربون في كثير من الأحيان بمعزل عن المزارعات والمزارعين ويجهلون في بعض الأحيان احتياجاتهم وأولوياتهم فيما يتجاوز الغلة ومقاومة الآفات والأمراض. وعلاوة على ذلك، يميل وكلاء الإرشاد الزراعي ومؤسسات البحوث إلى النظر إلى العديد من الأصناف والسلالات المحلية على أنها أقل أداءً ومستوى. ونتيجة لذلك، فإن السياسات الوطنية التي توفر حوافز مثل القروض والمدفوعات المباشرة مقابل استخدام الأصناف والسلالات الحديثة تساهم في فقدان التنوع الجيني وتؤثر على الأدوار التقليدية للجنسين<sup>(74)</sup>.

(72) البنك الدولي والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، الصفحتان 433 و434.

(73) انظر، مثلاً، Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security, International Food Policy Research Institute and International Livestock Research Institute, Gender Household Survey 2013، بيانات متاحة في: <http://hdl.handle.net/1902.1/22584>.

(74) البنك الدولي والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، الصفحتان 433 و434.

## -4 المعونة المالية المراعية للمنظور الجنساني

80- لا تراعي المعونة المالية المتعلقة بالمناخ المساواة بين الجنسين. فلا تتجه أي معونة متعلقة بالمناخ تقريباً إلى النساء، على الرغم من أن النساء يعانين بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ<sup>(75)</sup>. وهناك حاجة إلى تسريع الجهود لضمان تعميم المساواة بين الجنسين في جميع برامج تغير المناخ في جميع القطاعات، نظراً للدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في إدارة الموارد الطبيعية، والزراعة، والعمل، وتربية الماشية الصغيرة، وجمع الوقود والمياه. وسيطلب التغلب على هذه التحديات شراكات قوية بين المنظمات البحثية والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل مواصلة تعزيز قدرة المنظمات المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين، وبناء قاعدة أدلة بشأن المنظور الجنساني وتغير المناخ من خلال رصد وتقييم الفروق بين الجنسين في المشاركة في مشاريع التكيف ونتائجها. ويتمثل التحدي الرئيسي في عدم إشراك خبراء معنيين بالمساواة الجنسانية في البرامج الحكومية للتكيف مع تغير المناخ<sup>(76)</sup>.

## سادساً- ما هي ضرورة التحليل الجنساني لتناول مسألة الحق في الغذاء؟

81- يُعد التحليل الجنساني مهماً لفهم أسباب الجوع وسوء التغذية، وذلك بسبب دور المرأة المحوري في النظم الغذائية. وقد تم على نطاق واسع توثيق الدور المحوري للمرأة في الإنتاج الغذائي، وإدارة النظام الغذائي للأسرة المعيشية والتبعات الهامة للعلاقات بين الجنسين في مجال تحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا يمكن للمرأة أن تحصل بسهولة على الأصول الإنتاجية، بما فيها الأراضي والمياه والبذور والآلات والماشية والائتمان والخدمات المالية الأخرى<sup>(77)</sup>. كما تواجه المرأة تمييزاً في الحصول على الغذاء كمستهلك فردي.

82- وينبغي أن يتضمن منظور حقوق الإنسان تحليلاً جنسانياً لتحقيق الأمن الغذائي، وأن يسمح بالتركيز على المرأة كفرد، وليس على الأمة أو المجتمع المحلي أو الأسرة المعيشية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشمل التحليل الجنساني على تصنيفات اجتماعية أخرى تقوم مثلاً على أساس العمر، والحالة الاجتماعية، والعرق، والأصل الإثني، والطبقة الاجتماعية. ومن شأن اعتماد نهج الحق في الغذاء جنباً إلى جنب مع تحليل القاعدة الجنسانية أن يكشف عن التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين في دورات الإنتاج الغذائي وعلى مستوى الأسر المعيشية. وترتبط قدرة الشخص على الحصول على الأغذية المغذية ارتباطاً وثيقاً بجوانب أخرى من القدرات والحقوق. فبالنسبة للنساء والفتيات، تؤثر القوانين والمعايير الاجتماعية والقيم والممارسات التمييزية أيضاً على إمكانية الحصول على الغذاء والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين تخترق المجالين الخاص العام، وتقيد سلطة النساء والفتيات على صنع القرار. ويزيد التمييز عندما يمتنع عدم المساواة بين الجنسين بأشكال الاستبعاد الأخرى المتعلقة بالدخل أو الأصول الإثنية أو العرق.

(75) شبكة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساواة بين الجنسين، "Making climate change finance work for women: overview of the integration of gender equality in aid to climate change" (2015). متاحة في: [www.oecd.org/dac/gender-development/Making-Climate-Finance-Work-for-Women.pdf](http://www.oecd.org/dac/gender-development/Making-Climate-Finance-Work-for-Women.pdf)

(76) Catherine Ragasa and others, "Organizational and institutional responses to climate change: insights from Bangladesh, Ethiopia, Kenya and Mali" (2014). متاح في: <http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/128771>

(77) الفاو، حالة الأغذية والزراعة.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

83- وسعت المرأة وعمقت مشاركتها في الإنتاج الزراعي على مدى العقود القليلة الماضية وهي تحمل على كتفها بشكل متزايد المسؤولية عن بقاء الأسرة المعيشية وتستجيب للفرص الاقتصادية في الزراعة التجارية. ووجهت هذه الظاهرة الانتباه إلى الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة، حيث تقل إنتاجية المزارعات عن المزارعين، وحيث لا تزال المرأة تعاني بقدر أكبر من انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من دورها المهيمن في الإنتاج الغذائي. وتنشأ هذه الفجوة بين الجنسين بسبب الحواجز الثقافية والقانونية والاقتصادية، ويتطلب القضاء على هذا التفاوت فهماً شاملاً يستجيب للتمييز الهيكلي واللفشل في تنفيذ الحلول التي تم تجربتها. وعلى سبيل المثال، في حين شددت التنمية الدولية على توفير التدريب التقني للنساء وحصولهن على تكنولوجيات زراعية جديدة، لم تركز بالقدر الكافي على منح المرأة ما يلزم من حقوق فيما يتعلق بملكية الأراضي وتزويدها بالموارد المالية الكافية<sup>(78)</sup>. وعلاوة على ذلك، لا يراعي هذا الحل التقني والاقتصادي المسؤولية التي تتحملها المرأة فيما يتعلق بالأمن الغذائي للأسر المعيشية، أي توفير الغذاء للأسرة والمجتمع المحلي.

84- ويتطلب سد الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة وضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين. ويعتبر ضمان الحقوق في الأراضي وتعزيز حقوق الفتيات والنساء في الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار بطريقة ذات مغزى أمراً حاسماً لتعزيز دور المرأة الحيوي في النهوض بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقد ثبت أن زيادة فرص حصول المرأة على الأصول والسيطرة عليها تؤثر تأثيراً إيجابياً على نتائج التنمية البشرية الهامة، بما في ذلك الأمن الغذائي للأسرة المعيشية وتغذية الطفل والتعليم ورفاه المرأة نفسها ووضعها داخل البيت والمجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن تزويد النساء بالأدوات والموارد الأساسية لا يتطلب استثماراً كبيراً من حيث الموارد ولكن يمكن أن يكون له أثر كبير على الاقتصاد الرسمي. وسيؤدي احترام وحماية وإعمال حقوق المرأة حتماً إلى حل المشاكل الأوسع نطاقاً في النظم الغذائية بصفة عامة ويمكن أن يساعد المجتمعات المحلية على تحقيق نتائج إنمائية أفضل.

85- وتقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية.

86- من أجل التصدي للتمييز ضد المرأة من حيث فرص العمل المتساوية، ينبغي القيام بما يلي:

- (أ) الاعتراف بالعمل غير المأجور في مجال الرعاية وفي المنزل الذي تقوم به المرأة والحدّ منه وإعادة توزيعه، لإتاحة مزيد من الفرص أمام المرأة لدخول سوق العمل؛
- (ب) ضمان الاستثمار في الحماية الاجتماعية الأساسية والخدمات والهيكل الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية وتوفير خدمات رعاية الطفل، بما يتيح للنساء المشاركة في العمل المأجور؛
- (ج) وضع تدابير شاملة للتصدي لما تتعرض له العاملات في المزارع من تمييز وعنف وضمان تنفيذ هذه التدابير على المستوى المحلي؛
- (د) ضمان وجود سياسة سليمة وتوافر بيئة مواتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة، بما في ذلك توفير التدريب للنساء وضمان مراعاة احتياجاتهن وأفضلياتهن الخاصة؛

(78) Anna Applefield and Jiwon Jun, "Working with women: an essential component of global food security and agricultural development", *The Fletcher Forum of World Affairs*, vol. 38, No. 2 (2014), p. 186

- (هـ) ضمان استفادة المرأة العاملة في صناعة صيد الأسماك وتربية الماشية من الاستحقاقات والمرافق والخدمات التي توفرها الدولة على قدم المساواة مع الرجل؛
- (و) ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع التدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره وتشجيع صناع السياسات على العمل مع كل من النساء والرجال ومراعاة الآراء التي تبديها المرأة على جميع المستويات؛
- (ز) زيادة إمكانية حصول المرأة على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ لمساعدتها على التكيف معه، وتعزيز الرفاه وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ؛
- (ح) العمل على تسريع الجهود المتصلة بالمعونة المالية، من أجل ضمان تعميم المساواة بين الجنسين في جميع برامج تغير المناخ في مختلف القطاعات.
-